

الفصل الثاني

تحليل مسألة التوازن الاقتصادي الكلي الكينزي:

تهدف النظرية الاقتصادية إلى دراسة الكيفية التي يعمل بها الاقتصاد الوطني بشكل كامل و هذا يعني أن اهتمام النظرية مركز حول الدراسة للقوى المؤثرة في مستوى الأداء الكلي للنظام الاقتصادي و التي تعمل بالتالي على تحديد المتغيرات التي تعبر عن مستوى الأداء أو النشاط الاقتصادي في المجتمع مثل مستوى الناتج أو الدخل و الإنفاق الحكومي و مستوى التوظيف و البطالة و المستوى العام للأسعار.

و بذلك نجد الاقتصاد الكلي يهتم بدراسة القضايا الكلية كالرأج و الكساد و إجمالي الناتج الوطني و معدلات التضخم و البطالة و بالتالي فهو يتعامل مع الموضوعات الاقتصادية الرئيسية و المشاكل التي تتأب الاقتصاد و التي تؤثر في أداءه و لقد تعددت التحليلات و التفسيرات الاقتصادية و التي انصبحت حول تشخيص الحالة المثلى للاقتصاد و التي يتم توازنه فيها و يعظم أداؤه.

و أول هذه التحليلات التحليل الكلاسيكي و الذي تبناه مجموعة من الاقتصاديين التقليديين أمثال ساي و ستوارت ميل و هم رواد المدرسة الكلاسيكية و اعتمدوا في ذلك على عدة فرضيات بنوا عليها دراساتهم و دونوا على أساسها نتائجهم و من بينها قانون ساي للمنافذ و كذا افتراض توازن الاقتصاد عند حالة الاستخدام التام و كذا فرض حيادية النقود و كذا اليد الخفية التي تعمل على التوازن.

غير أن الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 أثبتت عقم التحليل الكلاسيكي على تحليل و تفسير الأزمات و عجزه عن معالجتها.

و بذلك ظهرت النظرية الكينزية على يد الاقتصادي الشهير جون ميناركينز و برزت أفكاره في كتابه " النظرية العامة للتوظيف و الفائدة و النقد " و التي أعادت الاعتبار إلى التحليل الكلي و تركز هذه النظرية على الصلة بين كمية النقود و معدل الفائدة و نفقات توظيف الأموال و الاستخدام و الأسعار مما يعتبر أساس الاقتصاد الموسع الحديث و نهاية لمبدأ الحرية الاقتصادية و نفيًا لمقولة أن الرفاهية على المستوى الجزئي كفيلة بأن تحقق الرفاهية على المستوى الكلي.

و قد اعتبرت هذه النظرية أهم النظريات لما قدمته من إسهامات و دراسات على المستوى الكلي. فبالى أي مدى كان التحليل الكينزي كفيلا بحل المشاكل العالقة بالاقتصاد (بطالة، تضخم).

- هل حالة الاستخدام الكامل حالة حقيقية يمكن للاقتصاد الوصول إليها ؟

- هل يمكن للاقتصاد أن يتوازن دون حالة الاستخدام التام ؟

- ما هو التوازن الاقتصادي الكلي عند كينز ؟

- هل يمكن للدولة الحفاظ على مستوى النشاط الاقتصادي و التوازن الاقتصادي الكلي من خلال تدخلها

في الحياة الاقتصادية ؟

و تعتبر نظرية كينز بمثابة ثورة حقيقية في الفكر النقدي و الاقتصادي حيث انها اعتمدت و بنت دراستها على فروض مخالفة لفروض النظرية الكمية للنقود التي سادت في فترة من الزمن. ففي الوقت الذي تؤيد فيه النظرية الكلاسيكية فكرة حيادية النقود تقوم النظرية الكينزية على أساس أهمية النقود و الدور الذي تلعبه على مستوى النشاط الاقتصادي بمعنى أن التغيير في كمية النقود يؤثر بالتبعية على جميع المتغيرات الاقتصادية سواء عمالة ، إنتاج ، استهلاك ، انخار ، استثمار مما يؤثر على التوازن الاقتصادي الكلي و يفسر كينز التغيير في المستوى العام للأسعار الناتج من التغيير في كمية النقود على أنه مجرد انعكاس لمستوى العمالة و الدخل الوطني و لذلك فقد بدأ كينز بتحليل الطلب الكلي الفعال، كما بنيت هذه النظرية على فرضيات أخرى و أهمها:

- 1- لا يحتوي الاقتصاد على قوى تلقائية تقوده إلى حالة التوازن.
- 2- يمكن للحكومة أن تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية و السياسة النقدية

أولاً : التوازن في سوق السلع و الخدمات :

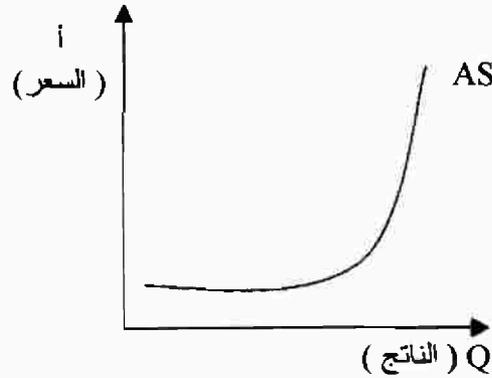
1- المفهوم الكينزي للعرض و الطلب الكلي :

1.1 العرض الكلي :

" يعرف العرض الكلي على أنه مقدار الناتج القومي الذي يكون قطاع الأعمال على استعداد لإنتاجه و بيعه خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) عند المستويات المختلفة للأسعار " (1)

(1) دالة العرض الكلي :

أقر كينز أن الأجور و الأسعار ليست بالمرونة التي تصورها الكلاسيك، بل هي جامدة في الأجل القصير و هذا يعني أن الاقتصاد ينتج بأقل من طاقته الكامنة و تشغيله الكامل، و عليه لا يمكن لمنحنى العرض أن يكون عمودياً كما تصوره الكلاسيك و هو على النحو التالي : (2)



(2) محددات العرض الكلي :

للعرض الكلي الكثير من المحددات نذكر منها :

(أ) الناتج المحتمل : يعبر عن الطاقة الكامنة في اقتصاد ما لإنتاج مجموعة من السلع و الخدمات وفقاً للاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة ، و عليه فإن مستوى العرض الكلي في أي اقتصاد يتحدد بشكل ملموس بمستوى الاستغلال الأمثل للموارد و التكنولوجيا المتاحة . (3)

(ب) تكاليف عناصر الإنتاج : فمثلاً عند زيادة الأجور فإن المنتجين لن يتمكنوا من إمداد السوق بمستويات العرض السابقة إلا عند مستويات أعلى من الأسعار ، مما يعني انتقال منحنى العرض الكلي إلى الأعلى (4) .

(ج) مستوى التوظيف : هناك علاقة طردية بين مستوى التوظيف و العرض الكلي ، ذلك أن السلع و الخدمات التي يهدف العرض الكلي تقديمها إلى السوق لا يمكن أن يتم إلا من خلال توظيف عناصر الإنتاج كرأس المال و العمل ، و بالتالي يتحدد مستوى العرض الكلي من خلال مستوى التوظيف (5) .

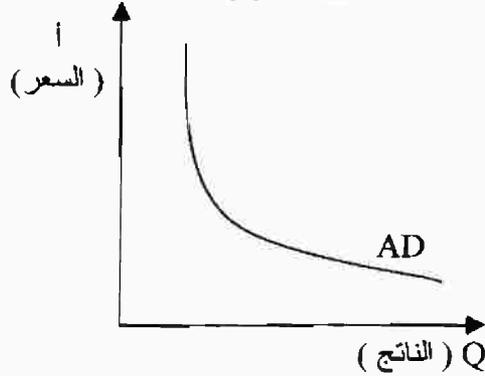
(1) مصطفى سلمان و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي (الأردن : دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، 2000)، ص 141
(2) خالد و لصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي (الطبعة الثالثة ، الأردن: دار وائل للنشر، 1999)، ص 150 . 151
(3) نفس المرجع السابق، ص 142
(4) خالد و لصف الوزني ، مرجع سابق ، 143
(5) هيثم الزعبي ، حسن أبو الزيت ، أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي ، الأردن ، دار الفكر و الطباعة و النشر و التوزيع ، 2000، ص 84.

ثانيا : الطلب الكلي :

" يعرف الطلب الكلي على أنه مجموع السلع و الخدمات النهائية التي يطلبها المستهلكون و الحكومة و المؤسسات الإنتاجية و العالم الخارجي خلال فترة معينة " (6)

وبالتالي فإن الطلب الكلي الفعال عند كينز = الإنفاق الخاص الاستهلاكي + الإنفاق الحكومي + الإنفاق الاستثماري + صافي الصادرات .

(1) دالة الطلب الكلي : و هي تمثل العلاقة العكسية بين السعر و الكمية كما يبينه الشكل التالي : (7)



(2) عناصر الطلب الكلي :

(أ) الإنفاق الاستهلاكي : و هو عبارة عن مجموع المبالغ التي ينفقها الأفراد لشراء السلع و الخدمات الاستهلاكية. (8)

ولقد ركز كينز في كتابه " النظرية العامة للاستخدام و الفائدة و النقود " على أن : " القانون الأساسي الذي يقرر أن الأفراد يميلون كقاعدة و في المتوسط إلى زيادة استهلاكهم بزيادة دخلهم ، و لكن ليس بنفس مقدار الزيادة في دخلهم "

و بالتالي فالمحدد الأساسي للاستهلاك هو الدخل الممكن التصرف فيه ، و عليه فهناك علاقة هامة بين الدخل المتصرف فيه و الاستهلاك ، و هذا ما يطلق عليه بدالة الاستهلاك (9)

و تكون هذه الدالة من الشكل : $C = f(y)$ أي أن : $C = a + by_d$

حيث : a : الاستهلاك المستقل ، y_d : الدخل التصرفي ، C : الاستهلاك

أما " b " فيسمى الميل الحدي للاستهلاك و هو عبارة عن مقدار التغير في الاستهلاك نتيجة التغير في الدخل، و يرمز له بالرمز MPC حيث :

$$MPC = \frac{\Delta c}{\Delta y} = \frac{C_2 - C_1}{y_2 - y_1} \dots\dots (10)$$

(6) نفس المرجع السابق ، ص 98

(7) نفس المرجع السابق ، ص 81

(8) هيثم لزعي ، حسن أبو لزيت ، مرجع سابق ، ص 79

(9) جيمس جورلتي، ريجارد إستروبا، ترجمة: عبد الفتاح عبد فرحمان و آخرون، الاقتصاد الكلي، الرياض، دار المريخ للنشر، 1988، ص 238

(10) هيثم لزعي ، حسن أبو لزيت ، مرجع سابق ، ص 51 .

ويمكننا استخراج هذا الميل رياضيا كالتالي :

$$M_{PC} = \frac{\Delta c}{\Delta y} = b \quad * \text{طريقة الاشتقاق} :$$

طريقة المتغيرات النسبية : لما يزداد C بمقدار ΔC سينجم عنه زيادة Y إلى Δy وبالتالي :

$$C = a + by \Leftrightarrow C + \Delta C = a + b(y + \Delta y) \Leftrightarrow C + \Delta C = a + by + b\Delta y \quad (11)$$

$$\Leftrightarrow C + \Delta C = C + b\Delta y \Leftrightarrow \Delta C = b\Delta y \Leftrightarrow b = \frac{\Delta C}{\Delta y} = M_{PC}$$

و معناه : إذا تغير Y بوحدة واحدة يتبعه تغير في C بمقدار b وحدة .

- كما يمكننا ضمن هذا المجال تعريف عنصر آخر و هو الميل الوسطي للاستهلاك و الذي يرمز له بالرمز A_{PC} و هو عبارة عن الجزء المنفق من الدخل على الاستهلاك ، أي أن :

$$(12) \quad A_{PC} = \frac{C}{y}$$

و الجدير بالذكر أن هنالك علاقة تربط " A_{PC} " بـ " M_{PC} " وهي على النحو التالي :

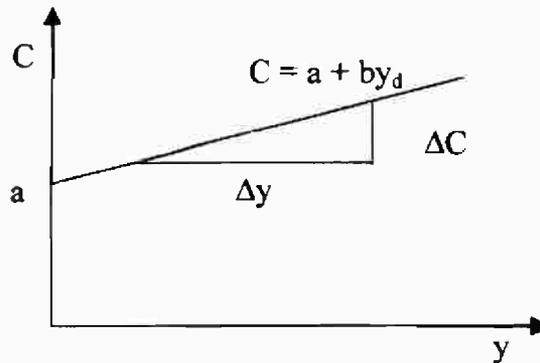
لنفرض دالة الاستهلاك معرفة كالتالي : $C = a + by_d$

$$(13) \quad A_{PC} = \frac{C}{y} = \frac{a}{y} + \frac{by}{y} \Leftrightarrow A_{PC} = \frac{C}{y} = \frac{a}{y} + b \Leftrightarrow A_{PC} = \frac{C}{y} = \frac{a}{y} + M_{PC}$$

$$M_{PC} < A_{PC} \Leftrightarrow 0 < \frac{a}{y}$$

* دالة الإنفاق الاستهلاكي :

بما أن $C = a + by_d$ فإن دالة الاستهلاك تكون على النحو التالي : (14)



* العوامل المؤثرة في الاستهلاك :

إن الدخل من أهم المحددات الأساسية للاستهلاك، لكن هذا لا يعني عدم وجود محددات أخرى للاستهلاك و التي نذكر منها ما يلي :

- (11) عمر صفري ، مرجع سابق ، ص 58
 (12) هيثم الفرعبي ، حسن أبو الزيت ، مرجع سابق ، ص 52
 (13) عمر صفري ، مرجع سابق ، ص 59
 (14) هيثم الفرعبي ، حسن أبو الزيت ، مرجع سابق ، ص 54

* الثروة : نفترض أن شخصا ما يمتلك أسهما أو سندات ، فعند ارتفاع أسعارها يتولد إحساس لدى الفرد أن ثروته زادت ، وبالتالي تزداد نسبة الدخل المخصص للاستهلاك ، و هذا ما يؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى الأعلى و العكس صحيح (15).

* مستوى الأسعار : إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى ضعف القوة الشرائية للثروة مما يؤدي إلى انخفاض معدات الاستهلاك و العكس صحيح (16).
* معدلات الفائدة : فارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى ارتفاع في مستوى الادخار وهذا ما يؤثر سلبا على منحنى الاستهلاك وبالتالي ينتقل منحنى الاستهلاك إلى الأسفل.

* التوقعات : فإذا توقع الشخص زيادة دخله مستقبلا ، فإنه سيقوم بشراء كميات أكبر من السلع والخدمات على اعتبار ما سيحصل عليه مستقبلا، وهذا يعني انتقال منحنى الاستهلاك إلى الأعلى والعكس صحيح (17).
* الآثار الديمغرافية : حيث أن الزيادة السكانية تؤدي إلى زيادة الإقبال على الاستهلاك المطلق ، إلا أن التوزيع العمري للسكان والبعد التعليمي لهم يخلق أنماط استهلاكية متنوعة ومتجددة باستمرار. إضافة إلى عوامل أخرى تتمثل في أذواق المستهلكين والتغيير في جاذبية السلع والتغير في الإنفاق على الدعاية والإعلان والضرائب الحكومية، ودرجة مديونية المستهلك والتي تؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك من مكانها (18).
ب) الادخار : إن دالة الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) يستلزم دراسة الادخار وهذا الارتباط بالإنفاق الكلي خاصة بالنسبة للإنفاق الاستثماري. فالادخار هو الجزء المتبقي من الدخل التصرفي بعد الاستهلاك (19).

وعلى هذا فالدخل يقسم بين الاستهلاك والادخار أي أن : $Y = C + S$

$$Y = a + by + S \Leftrightarrow S = y - a - by = -a + (1-b)y$$

$$S = -a + (1-b)y$$

و تعبر هذه العلاقة عن دالة الادخار حيث :

a : ادخار مستقل عن الدخل S : الادخار ، Y : الدخل التصرفي .

(1-b) : هو الميل الحدي للادخار و الذي يعبر عن مقدار التغير في الادخار نتيجة التغير في الدخل و يرمز

$$\text{له بالرمز } (Mps) \text{ حيث : } Mps = \frac{\Delta S}{\Delta y} \text{ (20)}$$

- وكما قلنا سابقا يمكننا تعريف الميل الوسطي للادخار و الذي يمثل نسبة الادخار إلى الدخل الوسطي حيث

$$\text{يرمز له بالرمز } Aps \text{ أي أن : } Aps = \frac{S}{Y}$$

$$Aps = \frac{-a}{y} + \frac{y}{y} - \frac{by}{y} = \frac{-a}{y} + 1 - b = \frac{-a}{y} + Mps \Rightarrow Aps = \frac{-a}{y} + Mps$$

15 مصطفى سلمان وآخرون ، مرجع سابق ، ص 166

16 خالد واصف الوزني ، مرجع سابق ، ص 166

17 نفس المرجع السابق ، ص ص 167 ، 168

18 مصطفى سلمان وآخرون ، مرجع سابق ، ص 103

19 هيثم الزعبي ، حسن أبو الزيت ، مرجع سابق ، ص 57.

20 عمر صخري ، مرجع سابق ، ص 61

وبما أن : $0 > \frac{-A}{Y}$ فإن : $Aps < Mps$ ⁽²¹⁾

* العلاقة بين : Apc و Aps وبين Mpc و Mps :

$$Y = C + S \Rightarrow \frac{y}{y} = \frac{c}{y} + \frac{s}{y} \Rightarrow I = Apc + Aps$$

$$\Delta y = \Delta c + \Delta s \Rightarrow \frac{\Delta y}{\Delta Y} = \frac{\Delta c}{\Delta Y} + \frac{\Delta s}{\Delta Y} \Rightarrow I = Mpc + Mps \quad (22)$$

(ج) الإنفاق الاستثماري :

(أ) تعريفه : هو تيار من الإنفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة مثل : المصانع و الآلات و كذلك الإضافات للمخزون ، مثل المواد الأولية أو السلع الوسيطة أو النهائية خلال فترة زمنية معينة ⁽²³⁾.

(ب) العوامل المؤثرة في الإنفاق الاستثماري : من بينها نجد :

• **سعر الفائدة** : طبقا لمفهوم كينز فإن سعر الفائدة هو الأداة التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على تفضيل السيولة ، و قد حذر كينز من ارتفاع سعر الفائدة بمقدار كبير ، مما يؤدي إلى تخفيض الاستثمار ، و بوجه آخر يمكن القول أن كينز اعتقد أن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى تشجيع الاستثمار. ⁽²⁴⁾

• **الكفاية الحدية لرأس المال** : و هي تمثل الغلات النقدية الصافية المتوقعة من الاستثمار في أصل من الأصول طيلة بقائه صالحا للإنتاج إلى ثمن عرض هذا الأصل أو تكلفة إحلاله ، و من خلال المقارنة بين سعر الفائدة في السوق ، و بين الكفاية الحدية لرأس المال يمكن تحديد مقدار رأس المال المطلوب استثماره ، فكلما كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة السائد كلما شجع ذلك الاستثمار. ⁽²⁵⁾

(ح) دالة الإنفاق الاستثماري :

يرتبط الإنفاق الاستثماري بعدة متغيرات منها الدخل الوطني ، الطلب الكلي ، معدل الفائدة السائد ، لكن في التحليل الكينزي يرتبط الإنفاق الاستثماري أكثر بالدخل الوطني وتغيراته ، حيث كلما زاد الدخل زاد الاستثمار والعكس صحيح.

ويمكن تمثيل هذه العلاقة بما يلي : $I = f(y)$ أي أن : $I = I_0 + ry$

I_0 : استثمار تلقائي ، r : ميل دالة الاستثمار (MpI)

$$\text{أي أن } r = \frac{\Delta I}{\Delta y} \quad (26)$$

(21) نفس المرجع السابق ، ص 63.

(22) نفس المرجع السابق ، ص 66.

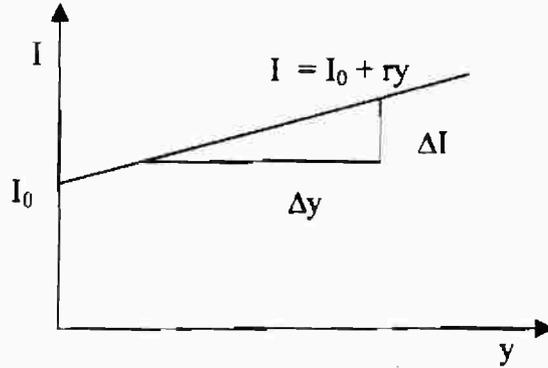
(23) مصطفى سلمان و آخرون ، مرجع سابق ، ص 115.

(24) أحمد فريد مصطفى ، سهير محمد السيد ، النقود و التوازن الاقتصادي ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2000 ، ص ص 126 ، 127.

(25) مصطفى سلمان و آخرون ، مرجع سابق ، ص ص 116 ، 117.

(26) نفس المرجع السابق ، ص 63.

ويمكن تمثيل هذه العلاقة بيانيا كما يلي :

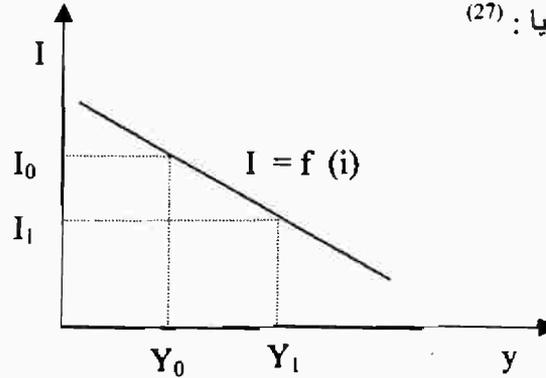


لكن مع هذا فإن كينز لم يستثني أثر سعر الفائدة في الطلب الاستثماري ، ويمكن تمثيل ذلك بالعلاقة التالية :

$$I = I_0 - gi \quad \text{أي أن} \quad I = f(i)$$

لأن العلاقة بين الطلب الاستثماري وسعر الفائدة عكسية، فكلما زاد سعر الفائدة قل الاستثمار والعكس صحيح

ويمكن تمثيل هذه العلاقة بيانيا :⁽²⁷⁾



ونتيجة لما سبق يمكننا القول أن الإنفاق الاستثماري يتغير تبعا لتغير الدخل الوطني وسعر الفائدة معا،

$$I = I_0 + ry - gi \quad \text{أي أن} \quad I = f(y, i)$$

وهذا ما اعتبره كينز في حقيقة الأمر بالإنفاق الاستثماري.

(د) الإنفاق الحكومي : وهو قيام الحكومة بالإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية منها والرأسمالية بغية

تأمين الحاجات العامة للأفراد ويرمز له بالرمز (G) حيث يعتبر مستقلا عن الدخل أي أن $G = G_0$ ⁽²⁸⁾

فالدولة تستعمل الضرائب (Tx) لنفقاتها المتعددة والمتمثلة خاصة في التحويلات (Tr) .

(هـ) صافي العالم الخارجي : وهو عبارة عن التعبير عن حركة السلع والخدمات عبر الحدود السياسية للدول

المختلفة سواء كانت الصادرات الموجهة خارج الحدود ويرمز لها بالرمز (x) أو الواردات وهي تجلب من

الخارج ويرمز لها بالرمز (z) حيث يكون صافي العالم الخارجي $(x - z)$ ⁽²⁹⁾

27 نفس المرجع السابق ، ص 66

28 مصطفى سلمان و لغرون ، مرجع سابق ، ص 115

29 أحمد فريد مصطفى ، سهير محمد السيد ، النقود و التوازن الاقتصادي ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2000 ، ص 126 ، 127

2. التوازن بين العرض الكلي و الطلب الكلي :

أولاً: الطلب الكلي = العرض الكلي .

و طبقاً لهذه الطريقة و بوجود أربع قطاعات (G: القطاع الحكومي. I : قطاع الاستثمار. C: قطاع العائلات X - Z : قطاع الصادرات - الواردات) يكون لدينا

$$Y = C + I + G + (X - Z)$$

$$C = a + b_{yd} \quad , \quad I = I_0 + ry - gi \quad , \quad G = G_0 \quad , \quad X = X_0$$

$$Z = Z_0 + my \quad , \quad Tx = Tx_0 + Zy \quad , \quad Tr = Tr_0$$

$$Y = a + b_{yd} + I_0 + ry - gi + G_0 + X_0 - Z_0 - my$$

$$Y = a + b (y - Tx_0 - Zy + Tr_0) + I_0 + ry - gi + G_0 + X_0 - Z_0 - my$$

$$Y = a + by - bTx_0 - bZy + bTr_0 + I_0 + ry - gi + G_0 + X_0 - Z_0 - my$$

$$Y - by + bZy - ry + my = a - bTx_0 + bTr_0 + I_0 - gi + G_0 + X_0 - Z_0$$

$$Y (1 - b + bz - r + m) = a - bTx_0 + bTr_0 + I_0 - gi + G_0 + X_0 - Z_0$$

$$Y^* = \frac{1}{1 - b + bz - r + m} (a - bTx_0 + bTr_0 + I_0 - gi + G_0 + X_0 - Z_0)$$

وهذه هي عبارة الدخل التوازني حسب الحالة الأولى (30) .

ثانياً: الموارد = الإنفاق

و تمكن هذه الطريقة من المساواة بين موارد الدولة و اتفاقاتها للحصول على الدخل التوازني كالتالي :

الموارد تتمثل في : الانخار (S) و الضرائب (Tx) و الواردات (Z) .
الإنفاق يتمثل في : الصادرات (X) ، الاستثمار (I) ، الإنفاق الحكومي (G) و كذا التحويلات (Tr)
و بالتالي يمكن التعبير عن معادلة التوازن كما يلي :

$$S + Tx + Z = X + I + G + Tr \quad \text{ومنه}$$

$$-a + (1 - b) Y_d + Tx_0 + Zy + Z_0 + my = X_0 + I_0 + ry - gi + G_0 + Tr_0 \quad \text{ومنه:}$$

$$\Rightarrow -a + (1 - b) (y - Tx_0 - Zy + Tr_0) + Tx_0 + Zy + Z_0 + my = X_0 + I_0 + ry - gi + G_0 + Tr_0$$

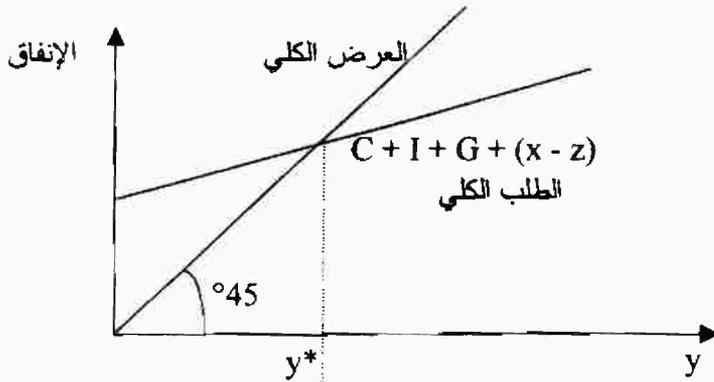
$$\Rightarrow -a + y - Tx_0 - Zy + Tr_0 - by + bTx_0 + bZy - bTr_0 + Tx_0 + Zy + Z_0 + my = X_0 + I_0 + ry - gi + G_0 + Tr_0$$

$$\Rightarrow Y - by + bZy + my - ry = +a - Tr_0 - bTx_0 + bTr_0 - Z_0 + X_0 + I_0 - gi + G_0 + Tr_0$$

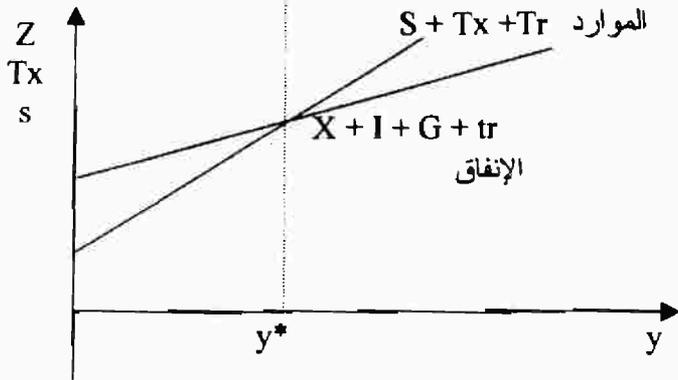
$$\Rightarrow Y (1 - b + bZ + m - r) = a + bTr_0 - bTx_0 - Z_0 + X_0 + I_0 - gi + G_0$$

$$\Rightarrow Y^* = \frac{1}{1 - b + bz + m - r} (a + bTr_0 - bTx_0 - Z_0 + X_0 + I_0 - gi + G_0)$$

وهي عبارة الدخل التوازني حسب الحالة الثانية و يمكننا تمثيل ما حصلنا عليه سابقا و حسب الطريقتين بيانيا كما يلي :



(1) الطريقة الأولى :



(2) الطريقة الثانية :

3.1 منحنى هانس لتوازن سوق السلع و الخدمات :

لقد أعطى كينز المفهوم العام للتوازن في سوق السلع و الخدمات ، و هذا إما بتقاطع منحنى العرض الكلي مع منحنى الطلب الكلي أو بالتقاء منحنى الإنفاق مع منحنى الموارد ، ثم جاء أحد أنصار المدرسة الكينزية الجديدة وهو هانس الذي قام بتطوير أدوات أكثر تعقيدا لتوضيح العلاقة المتبادلة بين الدخل و سعر الفائدة وهو ما يسمى بمنحنى "IS"

منحنى هانس IS : يمثل جميع التوليفات من مستويات الدخل ، و معدات الفائدة و التي يتحقق عندها التساوي بين الادخار و الاستثمار (31)

اشتقاق منحنى IS : بافتراض ان الاقتصاد مغلق و أيضا $G = 0$ فإن :

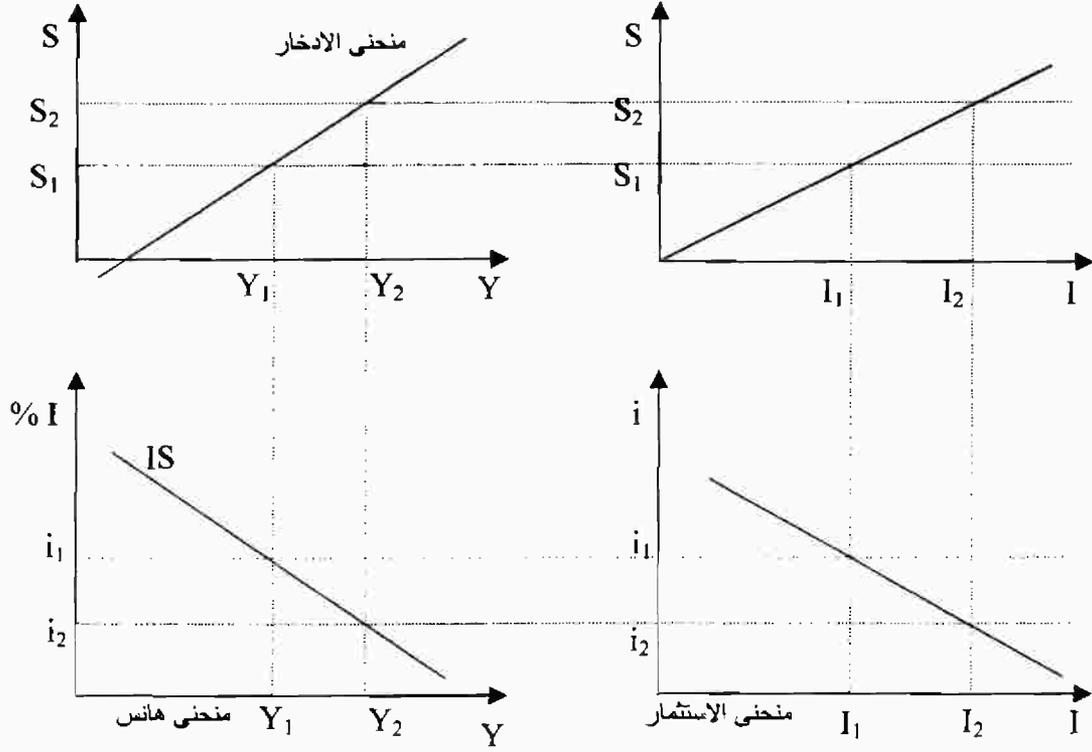
التوازن يتحقق لما الادخار = الاستثمار (حيث يفترض النموذج الكينزي أن الادخار دالة في الدخل و أن الاستثمار دالة تابعة لسعر الفائدة ← $(I = I_0 - gi$

$$(1-b)y = I_0 - gi + a \Leftrightarrow -a + (1-b)y = I_0 - gi \Leftrightarrow \text{التوازن}$$

$$\Leftrightarrow y = \frac{I_0 + a}{1-b} - \frac{g}{1-b} i \longrightarrow \text{معادلة IS}$$

(31) ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص 209.

نلاحظ أن الإشارة (-) تدل على الميل السالب لمنحنى IS و الشكل البياني يوضح ذلك حيث: كلما زادت (i) يقل الاستثمار (I) وبالتالي يدخر أكثر وبالتالي يزداد الدخل.



4. أثر المتغيرات الخارجية على التوازن :

بافتراض حدوث زيادة معينة في أحد عناصر الإنفاق الكلي ، فما أثر ذلك على الدخل التوازني ؟ و للإجابة عن ذلك نتعرض لمفهوم المضاعف و الذي يعرف على أنه نسبة التغير في الدخل إلى حجم التغير في الإنفاق أولاً : أثر الإنفاق الاستهلاكي :

$$C = a + by_d \quad \text{لدينا :}$$

لنفرض أن هناك زيادة في الاستهلاك المستقل (Δa) فما أثر ذلك على الدخل ؟

$$Y = C + I + G - (X - Z) \quad \text{شرط التوازن :}$$

$$y^* = \frac{1}{1 - b + bz + m - r} (a - bTx_o + bTr_o - Z_o + X_o + I_o - gi + G_o) \dots * \quad \text{ومنه :}$$

لنفرض أن a تغير من a إلى $a + \Delta a$ وبالتالي يتغير y إلى $(y + \Delta y)$ وعلى هذا يكون لدينا :

$$y + \Delta y = \frac{1}{1 - b + bz + m - r} (a + \Delta a - btx_o + btr_o - Z_o + X_o + I_o - gi + g_o) \dots **$$

$$\Delta y = \frac{1}{1 - b + bz + m - r} (\Delta a) \Leftrightarrow (*) - (**)$$

وبالتالي نسمي :

$\frac{1}{1-b+bz+m-r}$ ومعناه إذا تغير a بمقدار وحدة واحدة تغير y بمقدار $\frac{1}{1-b+bz+m-r}$ وحدة وهذا هو أثر المضاعف .

ثانياً : أثر الإنفاق الاستثماري : لنفرض أن تغير ΔI فما أثر ذلك على الدخل ؟

لدينا: $Y = \frac{1}{1-b+bz+m-r}(a - bTx_0 + bTr_0 - Z_0 + X_0 + I_0 - gi + G_0).....(*)$

لنفرض أن I تغير إلى $(I + \Delta I)$ و عليه يتغير y إلى $(y + \Delta y)$ و يكون لدينا :

$$Y + \Delta Y = \frac{1}{1-b+bz+m-r}(a - bTx_0 + bTr_0 - Z_0 + X_0 + I_0 + \Delta I - gi + G_0).....(**)$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b+bz+m-r}(\Delta I) \Leftrightarrow (*) - (**)$$

ويسمى $\frac{1}{1-b+bz+m-r}$ مضاعف الإنفاق الاستثماري بوجود أربع قطاعات

ومعناه إذا تغير الإنفاق الاستثماري بوحدة واحدة حدث تغير في الدخل بمقدار $\left(\frac{1}{1-b+bz+m-r}\right)$ وحدة

المضاعف الديناميكي : إن المضاعف الساكن $\left(\frac{1}{1-b+bz+m-r}\right)$ يبين أثر زيادة الاستثمار على

الدخل الوطني عند لحظة معينة ، فإذا كانت هناك زيادات متتالية في الإنفاق الاستثماري ، فما أثر ذلك على الدخل ؟

لدينا دالة الاستهلاك دالة في الدخل المتاح للفترة السابقة : $C_z = f(y_{z-1})$ في الفترة $(z + 1)$:

$$y_{z+1} = C_{z+1} + I_{z+1} = a + by_z + I + \Delta I$$

$$Y_{z+1} = y_z + \Delta I \Leftrightarrow y_{z+1} - y_z = \Delta I \Leftrightarrow \Delta y = \Delta I$$

في الفترة $(z + 2)$:

$$y_{z+2} = C_{z+2} + I_{z+2} = a + by_{z+1} + I + \Delta I$$

$$y_{z+2} = by_{z+1} + a + I + \Delta I = b(y_z + \Delta I) + a + I + \Delta I$$

$$\Leftrightarrow y_{z+2} = a + by_z + b\Delta I + I + \Delta I = y_z + \Delta I + b\Delta I$$

$$y_{z+2} - y_z = \Delta I(1 + b) \Rightarrow \Delta y = \Delta I(1 + b)$$

في الفترة (z + 3) :

$$y_{z+3} = C_{z+3} + I_{z+3} = a + by_{z+2} + I + \Delta I$$

$$y_{z+3} = a + b(y_z + \Delta I + b\Delta I) + I + \Delta I$$

$$y_{z+3} = a + by_z + b\Delta I + b^2\Delta I + I + \Delta I$$

$$y_{z+3} = y_z + \Delta I + b\Delta I + b^2\Delta I$$

$$y_{z+3} - y_z = \Delta I(1 + b + b^2) \Leftrightarrow \Delta y = \Delta I(1 + b + b^2)$$

وهكذا وبعد فترة n يمكن تمثيل الزيادة في الدخل بما يلي :

$$\Delta y = \Delta I(1 + b + b^2 + \dots + b^{n-1})$$

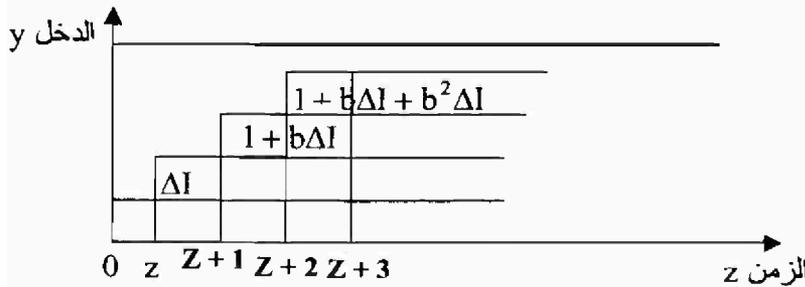
و هي تمثل حدود متتالية هندسية حدها الأول ΔI و أساسها b حيث مجموع حدودها يساوي :

$$\Delta y = \Delta I \left(\frac{1 - b^n}{1 - b} \right)$$

$$\Delta y = \Delta I \left(\frac{1}{1 - b} \right) \text{ : ومنه}$$

$$0 \longleftarrow b^n \longleftarrow \infty \longleftarrow n \text{ لما}$$

ويمكن تمثيل هذه الحالة بالشكل التالي : (32)



ثالثا : أثر الإنفاق الحكومي : لدينا من عبارة الدخل التوازني :

$$y = \frac{1}{1 - b + bz + m - r} (a - bTx_0 + bTr_0 - Z_0 + X_0 + I_0 - gi + G_0) \dots (*)$$

(32) يوجين . أ يوليو ، نظريات و مسائل في النظرية الاقتصادية الكلية ، ترجمة : محمد رضا العدل ، حمدي رضوان عبد العزيز ، الطبعة 2 ، مصر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1993 ، ص 155

لنفرض أن الإنفاق الحكومي تغير إلى $(G + \Delta G)$ ومنه يتغير y إلى $(y + \Delta y)$ ويكون لدينا :

$$y + \Delta y = \frac{1}{1 - b + bz + m - r} (a - bTx_0 + bTr_0 - Z_0 + X_0 + I_0 - gi + G_0 + \Delta G) \dots (**)$$

$$\Delta y = \frac{1}{1 - b + bz + m - r} (\Delta G) \Leftrightarrow (*) - (**)$$

يسمى مضاعف الإنفاق الحكومي و معناه إذا تغير الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة

تغير الدخل بمقدار $\frac{1}{1 - b + bz + m - r}$ وحدة

$$\Delta y = \frac{-b}{1 - b + bz + m - r} (\Delta Tx) \text{ : رابعا : أثر الضرائب : بنفس الطريقة السابقة نجد :}$$

و يسمى $\frac{-b}{1 - b + bz + m - r}$ مضاعف الضرائب و الإشارة السالبة معناها إذا زادت الضرائب

بوحدة واحدة انخفض الدخل بمقدار $\frac{b}{1 - b + bz + m - r}$ وحدة .

خامسا : أثر التحويلات : من عبارة الدخل التوازني لدينا :

$$\Delta y = \frac{b}{1 - b + bz + m - r} (\Delta Tr)$$

ويسمى $\frac{b}{1 - b + bz + m - r}$ مضاعف التحويلات و معناه إذا زادت التحويلات بوحدة واحدة زاد

الدخل الوطني بمقدار $\frac{b}{1 - b + bz + m - r}$ وحدة .

سادسا : أثر التجارة الخارجية : لدينا من عبارة الدخل التوازني ما يلي :

$$\Delta y = \frac{1}{1 - b + bz + m - r} (\Delta x)$$

و يسمى $\frac{1}{1 - b + bz + m - r}$ مضاعف الصادرات و معناه إذا تغيرت الصادرات بوحدة واحدة تغير

الدخل الوطني بمقدار $\frac{1}{1 - b + bz + m - r}$ وحدة .

ثانيا : التوازن في سوق النقود :

1-1- الطلب على النقود :

لقد تتلمذ جون ماير كينز على يد أستاذه الفريد مارشال ، وعلى هذا يعتبر من غير المدهش أن تعتمد نظرية كينز للطلب على النقود على صيغة كامبردج للأرصدة النقدية الجاهزة إلا أنه قام بتطوير هذه الصيغة لتشمل متغيرات أخرى ، ولقد بنيت نظرية كينز في الطلب على النقود على ثلاث دوافع هي : (33)

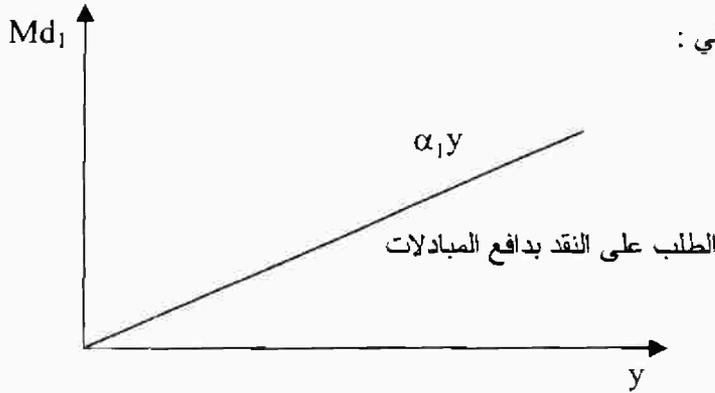
(أ) دافع المبادلات : إن ثمة سببا هاما لتفضيل السيولة عند كينز يتمثل في سد الفاصل بين الدخل و صرفه ، وفي القرار المتخذ للمحافظة على مقدار إجمالي معين من العملة ويتدخل هذا الدافع بقوة تتعلق تعلقا أساسيا بمقدار الدخل وبالامتداد الطبيعي الفاصل بين استلامه و صرفه. (34)

فالأفراد يقومون بالاحتفاظ بالنقود على شكل أرصدة سائلة لمواجهة نفقاتهم في الفترة الفاصلة بين استلام الدخل وإنفاقه. (35)

لذلك يمكن القول أن الطلب على النقد في الاقتصاد الوطني من أجل الصفقات هو دالة تابعة للدخل الوطني أي

$$\text{أن : } Md_1 = f(y) = \alpha_1 y \quad (36)$$

ويمكن تمثيلها بيانيا كالتالي :



(ب) دافع الاحتياط : ويعود هذا الدافع إلى شك الأفراد والمؤسسات في ظروف المستقبل كتعرض الاقتصاد لحالة الكساد مثلا ، ويعتمد هذا الدافع على :

* طبيعة نمو وتنظيم سوق الأوراق المالية : أي إمكانية تحويل الأوراق المالية إلى سيولة بسرعة وبالتالي انخفاض الطلب على النقود لغرض الاحتياط والعكس صحيح.

* حجم الدخل : فكلما زاد الدخل زاد الطلب على النقود لغرض الاحتياط.

* طبيعة الفرد وظروفه النفسية : فعند الرخاء يظهر تفاؤل الفرد وبالتالي يقل الطلب على النقود لغرض الاحتياط والعكس صحيح في حالة الكساد (37)

(33) ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص 235

(34) جون ماير كينز ، النظرية العامة في الاقتصاد ، ترجمة : نهاد رضا ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، 1991 ، ص 283

(35) أحمد فريد مصطفى ، التحليل الاقتصادي الكلي ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2000 ، ص 169

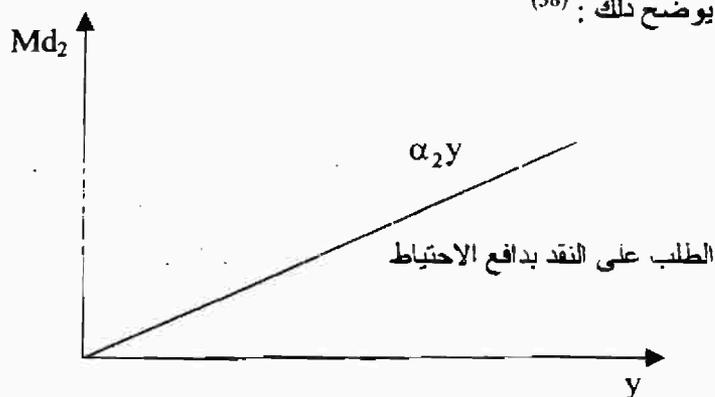
(36) عمر صخري ، مرجع سابق ، ص 224

(37) ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص 250

ويعتمد الطلب على النقد بدافع الاحتياط على عوامل كثيرة ، غير أن الدخل هو المحدد الأساسي لها ، لذلك

يعتبر الطلب على النقد بدافع الاحتياط دالة تابعة للدخل بالشكل التالي : $Md_2 = f(y) = \alpha_2 y$

والشكل البياني المقابل يوضح ذلك : (38)

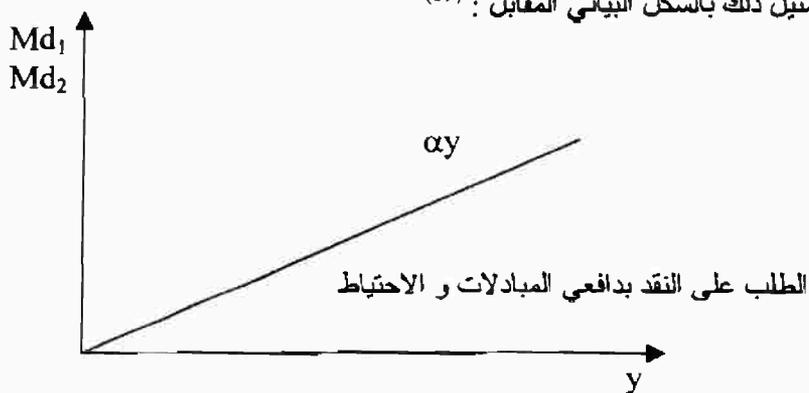


وعلى العموم فقد جمع كينز بين الطلب على النقود بدافع المبادلات والاحتياطي في معادلة واحدة كما يلي :

$$Md_1 = Md_1 + Md_2 \leftarrow \text{الطلب على النقد بدافع المبادلات والاحتياط أي أن :}$$

$$Md_1 = \alpha_1 y + \alpha_2 y = (\alpha_1 + \alpha_2) y = \alpha y \Leftrightarrow Md_1 = \alpha y$$

ويمكننا تمثيل ذلك بالشكل البياني المقابل : (39)



(ج) دافع المضاربة : يقصد بدافع المضاربة عملية شراء وبيع الأوراق المالية (الأسهم والسندات) في أسواق المال بغية الحصول على أرباح وتعتمد هذه الأخيرة على قدرة المضارب على التنبؤ بأحوال البورصة وبهذا يكون الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة بغية الاستفادة من التغيرات السعرية ، وتتناسب أسعار السندات عكسيا مع سعر الفائدة ، فعندما يتوقع المضارب ارتفاع أسعار الفائدة يحاول الاحتفاظ بالنقود بدل السندات أي بيعها (عند انخفاض قيمتها) والعكس صحيح (40)

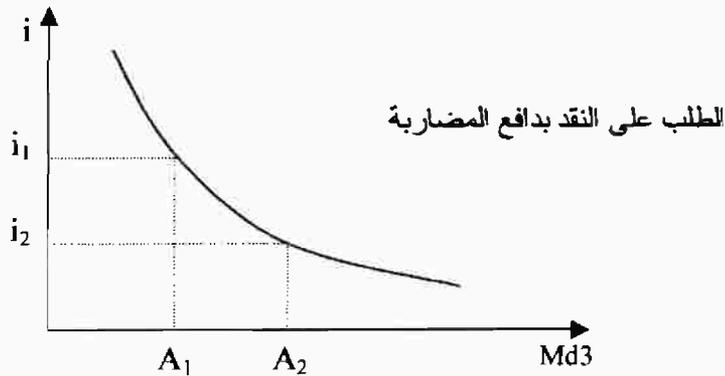
(38) عمر صفري ، مرجع سابق ، ص 230

(39) ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص 251

(40) ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص 251

وبالتالي فهناك علاقة عكسية بين الطلب على النقود بفرض المضاربة وسعر الفائدة ويمثل ذلك بالمنحنى

$$\text{Md3} = f(i) \quad \text{حيث} \quad \text{Md3} = -gi \quad \text{أي أن}$$



بعد النقطة A_2 نجد مصيدة السيولة (المصيدة الكينزية) أين يصبح المنحنى أكثر مرونة لسعر الفائدة لأن هذا الأخير لا يمكن أن ينخفض أكثر ولذا سيرتفع في الوقت القريب وبالتالي تنخفض أسعار السندات وعليه يحتفظ المضاربون بكمية من النقود العاطلة دون شراء السندات (41)

1-2 عرض النقود :

وهو عبارة عن السيولة النقدية من الأوراق النقدية والقطع المعدنية مضافا إليها الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية (42)

ويتم التحكم في عرض النقد داخل الاقتصاد عن طريق أدوات السياسة النقدية وهي :

(أ) عمليات السوق المفتوحة : في حالة الكساد يتدخل البنك المركزي مشتريا للسندات وهو بذلك يدفع شيكات للبايعين مقابل حصوله على السندات الحكومية ، حيث تسحب الشيكات على البنك المركزي وتودع في حساب البائعين لدى البنوك التجارية وعليه تزداد الكتلة النقدية والعكس في حالة التضخم.

(ب) سعر إعادة الخصم : في حالة الكساد يخفض البنك المركزي من سعر إعادة الخصم للبنوك التجارية لدعم السيولة النقدية لديها ، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية والعكس في حالة التضخم.

(ج) نسبة الاحتياطي القانوني : تقوم البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع لديها على شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي ، ففي حالة الكساد يخفض البنك المركزي من نسبة الاحتياطي القانوني بغرض زيادة الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد (43)

لنفرض أن نسبة الاحتياطي القانوني المفروض من البنك المركزي هو 20 % وبالتالي ينبغي على البنوك التجارية أن تحتفظ بنسبة 20 % من ودائعها على شكل أرصدة سائلة في خزائنها أو لدى البنك المركزي.

(41) نفس المرجع ، ص 253 -- 254

(42) نفس المرجع ، ص 223

(43) ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الاقتصادية ، ص 224.

ويمكن إعطاء شكل مبسط لميزانية افتراضية لبنك تجاري كما يلي :

ميزانية البنك B		ميزانية البنك A	
الخصوم	الأصول	الخصوم	الأصول
الودائع 8000	الاحتياطي 1600	الودائع 10000	الاحتياطي 2000
	القروض 6400		القروض 8000
8000	8000	10000	10000

حيث أن مقترض مبلغ 8000 دج من البنك A أودعها في البنك B الذي أخذ نسبة 20 % منها كاحتياطي ووضع في أيدي المتعاملين 6400 دج كقروض وهكذا تتوالى العملية من بنك إلى آخر وهذا ما يسمى بعملية خلق النقود ، فعند افتراض أن الوديعة الأولية $D = 10000$ وأن R نسبة الاحتياطي القانوني يمكننا إيجاد الزيادة في الودائع كالتالي :

نرمز للزيادة في الودائع بـ ΔR ومنه :

$$\Delta R = \dots + 2 + 1 + \text{الوديعة}$$

$$\Delta R = D + M + N + \dots$$

حيث : M وديعة 2 و N وديعة 3.... الخ.

$$\Delta R = D + (D - \Delta R) + (M - MR) = D + D(1 - R) + M(1 - R) + \dots$$

$$\dots N = M(1 - R) \quad \text{و} \quad M = D - \Delta R$$

$$\Delta R = D + \Delta(1 - R) + \Delta(1 - R)(1 - R) + \dots$$

$$\Delta R = D + \Delta(1 - R) + \Delta(1 - R)^2 + \dots$$

وهي تمثل مجموع متتالية هندسية حدها الأول D وأساسها $(1 - R)$ وبالتالي تكون الزيادة في الودائع كالتالي :

$$0 \leftarrow (1 - R)^n \leftarrow \infty \leftarrow n$$

$$\Delta R = \frac{\Delta}{1 - (1 - R)} = \frac{D}{R} \quad \text{وهو ما يسمى بمضاعف النقود (مضاعف الودائع)}^{(44)}$$

التوازن بين العرض والطلب على النقود :

سوق النقد كباقي الأسواق يتضمن جانب خاص بالطلب وجانب خاص بالعرض ويمكن التعبير عن الطلب الكلي على النقود كما يلي :

$$^{(45)} Md = Md_1 (y) + Md_2 (i)$$

حيث : Md_1 : الطلب على النقد بدافع المعاملات والاحتياط.

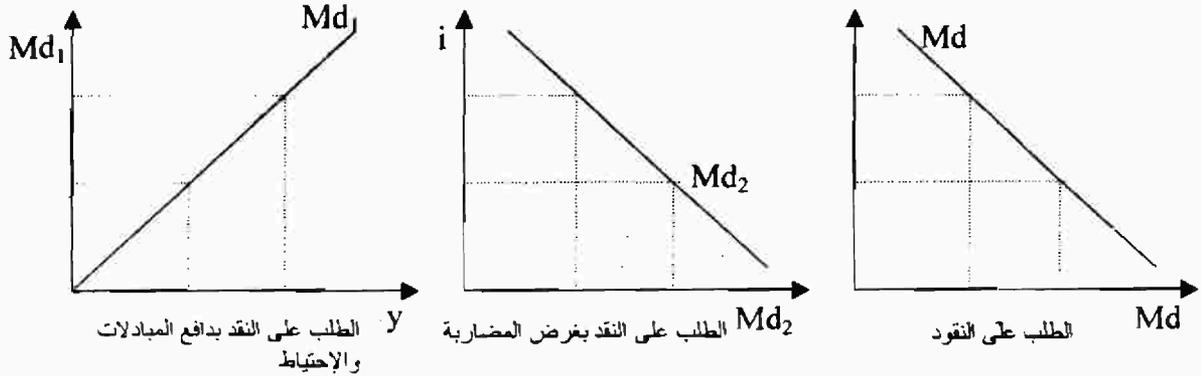
Md_2 : الطلب على النقد بدافع المضاربة .

(44) عمر صخري ، مرجع سابق ، ص 214 - 216

(45) عمر صخري ، مرجع سابق ، ص 233

وبالتالي : $Md = \alpha y - gi \Leftrightarrow Md = f(y, i)$

والشكل البياني يوضح ذلك : (46)



- أما بالنسبة لعرض النقود فهو عامل خارجي يحدد من قبل السلطات المتمثلة في البنك المركزي وعليه يكون

$$M_s = M_0 \quad (47)$$

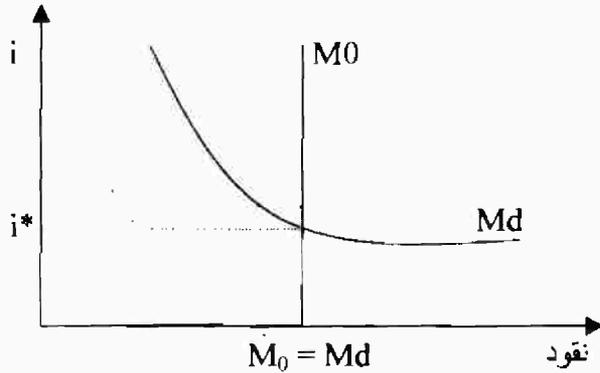
ومنه يكون لدينا ما يلي :

التوازن \Leftrightarrow عرض النقود = طلب النقود

$$M_d = M_0$$

$$\alpha y - gi = M_0$$

$$y = \frac{M_0}{\alpha} + \frac{g}{\alpha} i \Leftrightarrow \alpha y = M_0 + gi$$



وهي تمثل معادلة توازن سوق النقد والشكل البياني أعلاه يوضح ذلك . (48)

3- منحنى هيكس لتوازن سوق النقود :

بما أن لسوق النقد دورا هاما في توازن الاقتصاد ، وجب دراسة شروط توازن هذا السوق ، لذا حاول العالم

هيكس سنة 1937 الوصول إلى توازن لسوق النقد من خلال ما يعرف بمنحنى LM (العرض = الطلب) (49)

أولا : تعريفه : هو عبارة عن التوليفات من سعر الفائدة (i) والدخل (y) والتي تساوي عندها عرض النقود

مع الطلب عليها . (50)

ثانيا : اشتقاقه : التوازن في سوق النقود \Leftrightarrow عرض النقود = الطلب على النقود

$$\Leftrightarrow M_s = M_d \Leftrightarrow \alpha y - gi = M_0$$

(46) ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص 267.

(47) نفس المرجع السابق ، ص 269

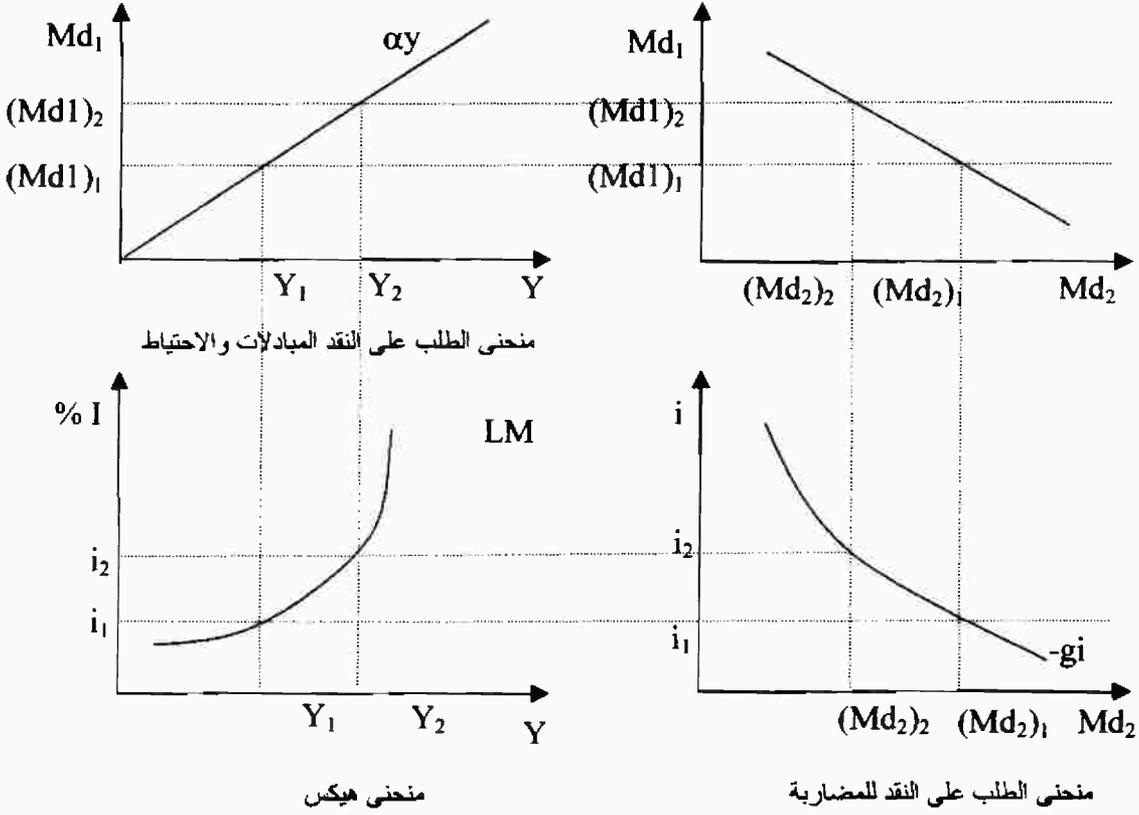
(48) نفس المرجع السابق ، ص 271.

(49) محمد الشريف المان ، مرجع سابق ، ص 230

(50) ضياء مجيد الموسوي ، الاقتصاد النقدي ، (الجزائر ، دار الفكر ، دون تاريخ) ، ص 159

$$\Leftrightarrow y = \frac{M_0}{\alpha} + \frac{\beta}{\alpha} i \leftarrow \text{LM معادلة}$$

الإشارة (+) تدل على العلاقة الطردية بين مستوى الدخل وسعر الفائدة ويكون اشتقاقه بيانياً كما يلي: (51)



4- التوازن المتزامن بين سوق النقد والسلع والخدمات :

إن ما يهمنا من منحنيات هانس وهيكس هو معرفة مدى التقارب والعلاقة التفاعلية بين السوقين (سوق السلع والخدمات وسوق النقد) حيث لا يمكن أن نعالج توازن أحدهما دون أن يؤثر ذلك على توازن الآخر. (52)

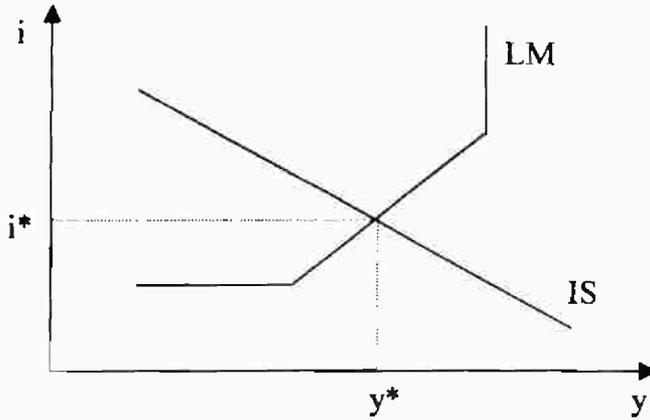
فبالرغم من وجود عدة مستويات من أسعار الفائدة (i) والدخل (y) تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات ووجود عدة مستويات من سعر الفائدة (i) والدخل (y) تحقق التوازن في سوق النقد إلا أن هناك مستوى واحد من التوليفة (i, y) يحقق التوازن في السوقين وهذا بتقاطع منحنى IS مع منحنى LM وهذا ما يسمى بتوازن التوازنين. (53)

(51) يوجين أ. ديولو ، مرجع سابق ، ص 155

(52) أحمد فريد مصطفى ، سهير محمد السيد ، النقود والتوازن الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص 253

(53) عمر صخري ، مرجع سابق ، ص 245

وهذا ما يوضحه الشكل التالي حيث تمثل التوليفة (y^*, i^*) التوازن في سوقي السلع والخدمات والنقد معا.



التوازن المترامن بين سوقي النقد والسلع والخدمات

5. أثر السياسة المالي والنقدية على التوازن :

قبل التعرض لدراسة اثر كل من السياسة المالية والنقدية على التوازن المترامن لسوقي السلع والخدمات والنقد معا يجب أولا التطرق و معرفة مرونة كل من IS و LM .

1) مرونة منحنى IS :

إن دالة الادخار تؤثر على مرونة منحنى IS ، غير أن تأثير الاستثمار أكبر بكثير من تأثير الادخار و لهذا فالمحدد الأساسي لمرونة منحنى IS هو استجابة الاستثمار لمعدل الفائدة، وبصورة عامة فإن شكل منحنى IS يتبع شكل منحنى الاستثمار. (54)

2) مرونة منحنى LM :

تختلف مرونة منحنى LM باختلاف مجال المنحنى :

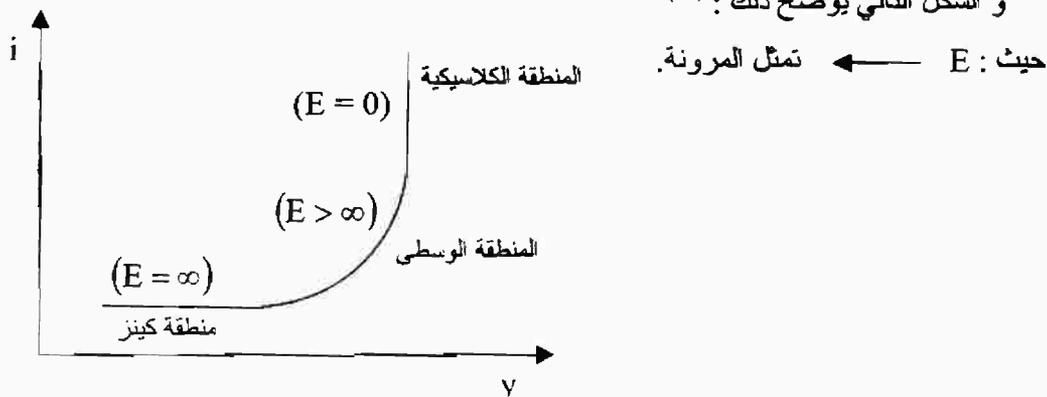
أ) المجال الكينزي : وعنده يكون المنحنى أفقيا وفيه يكون LM تام المرونة لسعر الفائدة و هو يمثل مصيدة السيولة الكنزبية و هذا ما يشجع الأفراد على الاحتفاظ بالنقود بدلا من السندات و يؤول الطلب على النقود للمضاربة إلى ما لانهاية عند هذا الحد الأدنى للفائدة .

ب) المجال الكلاسيكي : وعنده يكون المنحنى خطا عموديا و تؤول مرونة المنحنى بالنسبة للفائدة إلى الصفر و يعدم بذلك الطلب على النقود لأجل المضاربة ، و بالتالي تستخدم كل النقود بدافع المبادلات و الاحتياط.

(54) عمار صخري ، مرجع سابق ، ص 260 - 261

ت) المجال الأوسط : وهو ما تبقى من المنحنى و بالتالي فمنحنى LM يظهر مرونة موجبة كما يتميز هذا المجال بوجود الطلب على النقود لأجل المبادلات و الاحتياط و المضاربة .

و الشكل التالي يوضح ذلك : (55)



و بعد دراسة كل من IS و LM، نتطرق الآن التطرق لتأثير السياستين لماليتين و النقديتين على التوازن ومدى فعاليتهما .

أولاً: تأثير السياسة النقدية :

أ) تعريفها: هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض الرقابة على الائتمان و التأثير عليه بما يتفق و تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبو إليها الحكومة. (56)

ب) فعاليتها : تؤدي زيادة كمية النقود إلى انخفاض أسعار الفائدة عن الكفاية الحدية لرأس المال و هذا يشجع الاستثمار ، و عليه يزداد الدخل بمقدار مضاعف للاستثمار ، كما أن هذه الزيادة في عرض النقود لن يقابلها زيادة في الإنتاج ، و بالتالي ترتفع الأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على النقود بغرض المعاملات و العكس صحيح عند تخفيض كمية النقود. (57)

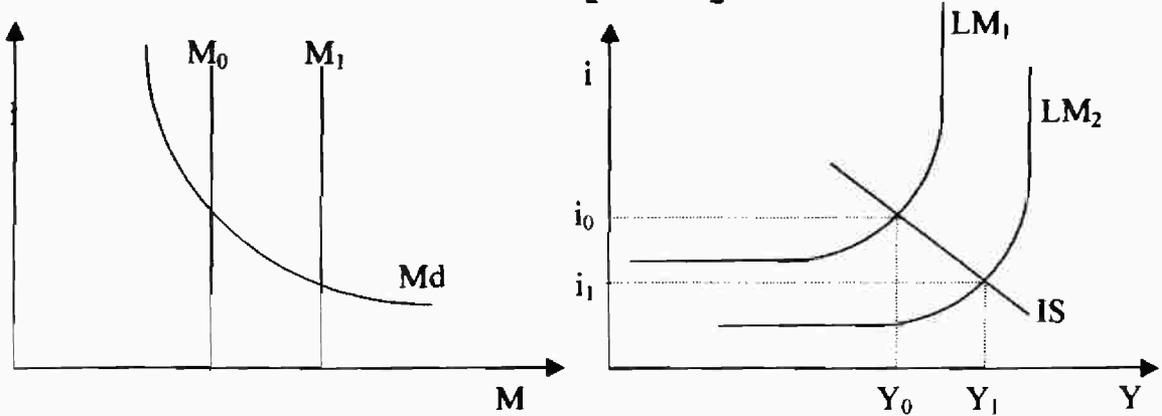
(55) نفس المرجع السابق ، ص 261 - 262.

(56) أحمد زهير شلمية ، النقود و المصارف ، (الأردن : دار زهران للنشر، 1993) ص 326

(57) مروان عطون ، النظريات النقدية، (الجزائر : دار البعث للطباعة والنشر ، 1989) ، ص 169 ، 170

و الشكل الموالي يوضح تغيير العرض من M_0 إلى M_1 و بالتالي انتقال منحنى LM من LM_1 إلى LM_2

و يكون تغير LM بمقدار مضاعف النقود $\left[\frac{1}{K} (\Delta M) \right]$ (58)

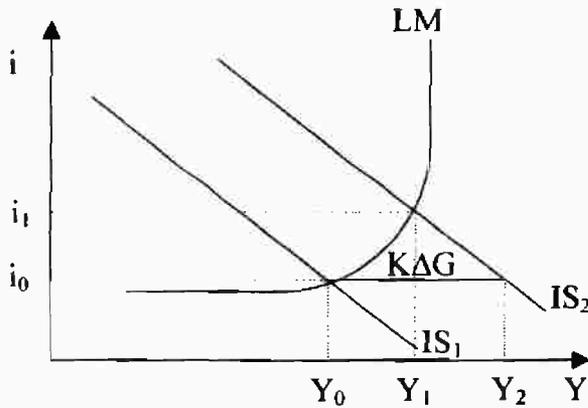


والجدير بالذكر أن السياسة النقدية (التحكم في عرض النقود) تكون أكثر فعالية في المجال الكلاسيكي .

ثانياً : أثر السياسة المالية :

(أ) تعريفها : هي عبارة عن الطريق التي تنتهجها الدولة لاستخدام الأدوات المالية (الإيرادات و النفقات العامة) و الموازنة العامة لمواجهة و علاج المشاكل الاقتصادية المختلفة. (59)

(ب) فعاليتها : لنفرض أن الحكومة قررت زيادة إنفاقها الحكومي (G) ، فهذا يؤدي إلى انتقال منحنى هانس (IS) إلى اليمين و بالتالي زيادة الدخل و الذي ينجم عنه زيادة الطلب على النقود لغرض المبادلات وهذا ما يؤدي إلى وجود فائض في طلب السوق النقدية وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة و الذي ينجر عنه انخفاض في الاستثمار. (60)



و الشكل الموالي يوضح ذلك حيث :

يرتفع (Y) من Y_0 إلى Y_1

و ترتفع (I) من i_0 إلى i_1

و مستوى التوازن الجديد في سوق السلع هو :

$$K\Delta G = Y_2 - Y_0 \quad (61)$$

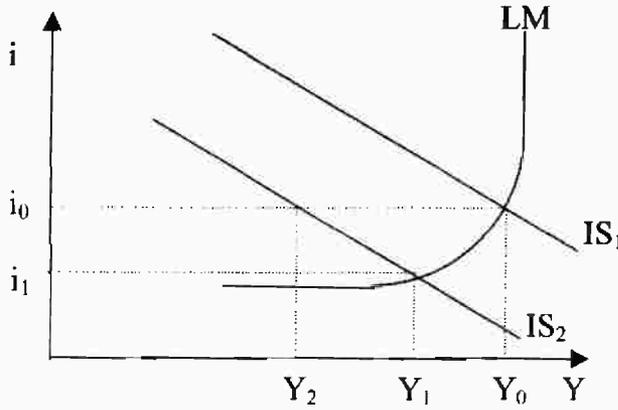
(58) Engene .A .Diulio Macroeconomie, Traduction de George poudiere, paris: Mc Growhill, 1993,page 96

(59) أحمد زهير شامية ، مرجع سابق ، ص 347

(60) ضياء مجيد المولوي ، مرجع سابق ، ص 163

(61) Eugene .A.Diulio, l bid, page 102

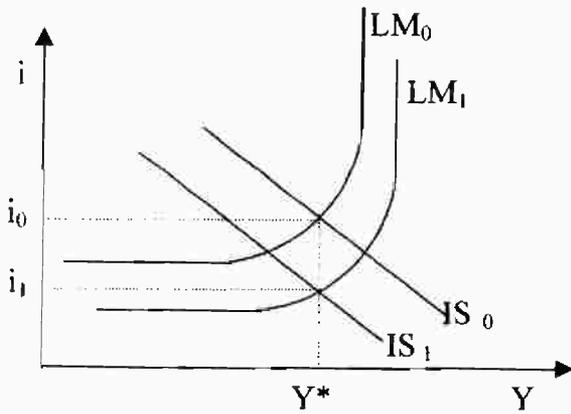
هذا من جانب النفقات ، أما من جانب الإيرادات فلندرس أثر الزيادة في الضرائب :
 لنفرض أن الحكومة قررت زيادة الضرائب ، فهذا يؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليسار و بالتالي انخفاض مستوى الدخل الوطني و هذا ما يوضحه الشكل التالي :



عند انخفاض الدخل ينخفض الطلب على النقد بغرض المبادلات ، وهذا ما يؤدي إلى عجز الطلب في السوق النقدية ، مما ينجر عنه انخفاض في أسعار الفائدة وبالتالي ارتفاع الاستثمارات و يكون مستوى التوازن في سوق السلع : $K\Delta T_x = Y_0 - Y_2$ (62)

ثالثاً: دمج السياسة النقدية و المالية :

يمكن استخدام كلا من السياستين لإجراء التغييرات في أسعار الفائدة دون تغيير مستوى تولزن الدخل ، وفي مثل هذه الحالة قد يتم تخفيض سعر الفائدة عن طريق رفع معدلات الضرائب و من ثمة انتقال منحنى IS إلى اليسار إلا أنه في نفس الوقت يمكن مواجهة مثل هذه الحالة عن طريق زيادة عرض النقود ومن ثمة انتقال منحنى LM إلى اليمين و هذا ما يوضحه الشكل الموالي :

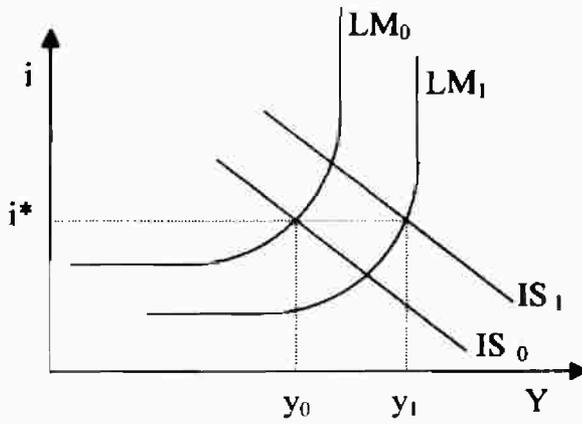


و بالتالي : فقد أدى التغيير المزيج من السياستين معا إلى انخفاض أسعار الفائدة (ارتفاع مستوى الاستثمار) و بقاء المستوى التوازني للدخل ثابت (63)

أما الحالة الثانية فيمكن دمج أثر السياستين معا لإحداث التغيير في المستوى التوازني للدخل دون تغيير مستوى سعر الفائدة و في مثل هذه الحالة يمكن زيادة الدخل الوطني دون المساس بمستوى سعر الفائدة عن طريق السياستين معا

(62) يوجين ، أ ، يوليو ، مرجع سابق ، ص 114

(63) ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص 310-311



كما هو موضح في الشكل التالي :
فهذه الوضعية توضح حالة التمويل بالعجز عن طريق الزيادة في خلق النقود و بالتالي انتقال LM إلى اليمين و في نفس الوقت الزيادة في الإنفاق الحكومي ، و بالتالي انتقال IS إلى اليمين و الشكل الموالي يوضح حالة خاصة أين لا يحصل تغيير في سعر الفائدة. (64)

ثالثا التوازن في سوق العمل :

1) التحليل الكنزى لعرض و طلب العمل :

أولا : عرض العمل :

يرى النموذج الكينزي أن سلوك العمال في عرض خدماتهم يتحدد أساسا بمعدل الأجر الاسمي لا بالأجر الحقيقي كما يرى الكلاسيك ، و كلما كان الأجر الاسمي أعلى كلما كان أحسن بغض النظر عن التغيير في المستوى العام للأسعار ، و بالتالي فهم معرضون لظاهرة الخداع النقدي ، و بالنسبة لكينز فإن الأجر الاسمي غير مرن نحو الانخفاض و بالتالي وجود حد أدنى له و إلا لا يوجد أي عرض للعمل من قبل العمال و طبقا لما سبق تكون دالة عرض العمل كما موضح في الشكل التالي:

حيث :

W : هو الأجر الاسمي.

\bar{W} : حد أدنى لعرض العمل.

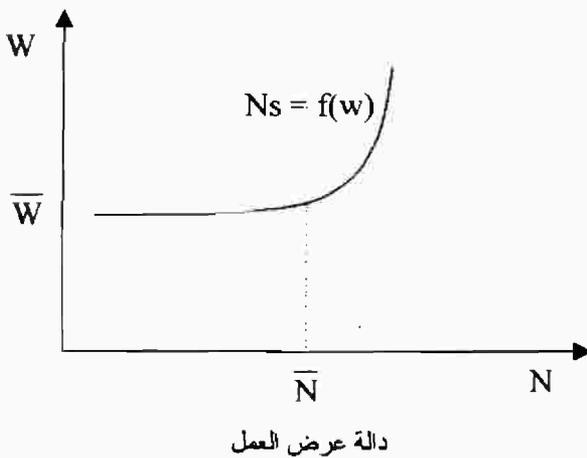
N : العمل.

و بالتالي فعدم مرونة الأجر نحو الانخفاض يؤدي

إلى وجود نوع من البطالة لم تعرف من قبل

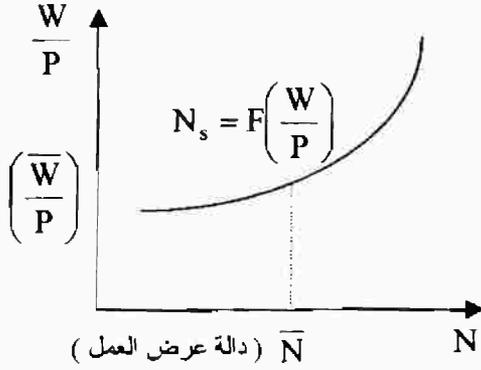
الكلاسيك و هي البطالة غير الإرادية (حالة توازن

الاستخدام غير الكامل) (65):



(64) : Michel Devoly, Theories macroéconomiques, fondement et Controverses (Paris:Masson édition, 1993), Page

لكن الواقع يثبت أن التقدير الخاطيء للمستوى العام للأسعار من قبل العمال لا يمكننا من استبعاد أثر تحركات الأسعار ، و بالتالي يجب إدخاله في الحساب ، و عليه نعيد صياغة دالة عرض العمل بدلالة معدل الأجر الحقيقي مع الاحتفاظ بعدم مرونة معدل الأجر الاسمي نحو الانخفاض و هذا ما اعتبره الكينزيون في الواقع



$$(66) N_s = F\left(\frac{W}{P}\right)$$

N_s : عرض العمل

$\frac{W}{P}$: الأجر الحقيقي

N : العمل

و هذا ما يوضحه الشكل المقابل :

ثانياً: الطلب على العمل :

لا يختلف كينز مع الكلاسيك في ما يتعلق بدالة الطلب على العمل ، فهو يقبل فرضية المنافسة التامة ، و بالتالي السعي لتنظيم الربح تحت قيد دالة الإنتاج ، وقاعدة التوازن هي استمرار المنتج في إنتاج و عرض كميات إضافية من سلعته حتى تتساوى التكلفة الحدية مع الإنتاجية الحدية. (67)

فشرط تعظيم الربح بالنسبة للاقتصاد الوطني يمكن كتابته كما يلي :

$$\frac{W}{P} = Mp \quad \text{أي أن} \quad W = pMp$$

حيث : Mp : الإنتاجية الحدية .

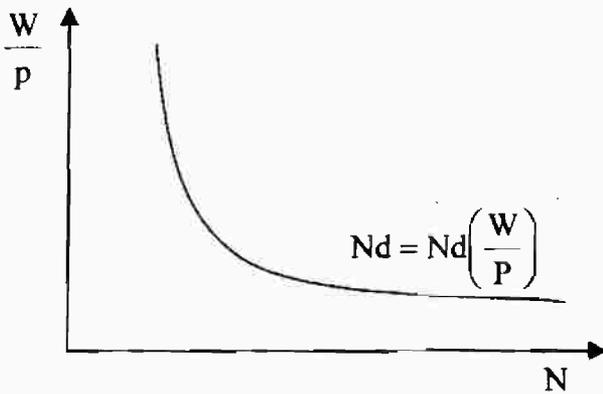
$$\frac{W}{P} : \text{الأجر الحقيقي} .$$

و عليه تصبح دالة الطلب على العمل تابعة لمعدل

الأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$ أي أن :

$$N_d = Nd\left(\frac{W}{P}\right)$$

وطبقاً لذلك تكون دالة الطلب على العمل كما في الشكل التالي : (68)



و الميل السالب ينتج عن طبيعة دالة الإنتاج في

الفترة القصيرة حيث نجد أن الناتج (الدخل الحقيقي) دالة في عنصر العمل

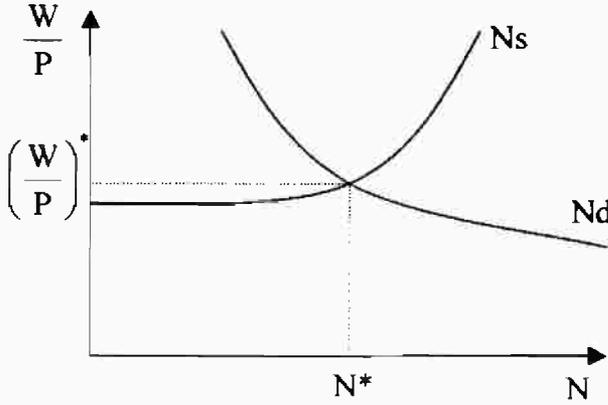
(66) نفس المرجع السابق ص 287 ، 288

(67) ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص 317

(68) عامر صفري ، مرجع سابق ، ص 274

2- التوازن في سوق العمل :

إن تحديد المستوى التوازني للعمالة ينتج عن تطابق عرض و طلب العمل طالما يفترض ثبات مستوى الأسعار و أن العرض كذلك يرتبط بمعدل الأجر الحقيقي فإنه يمكن رسم منحنى طلب العمل على نفس الشكل (69) و الشكل المقابل يمثل توازن سوق العمل عند كينز :



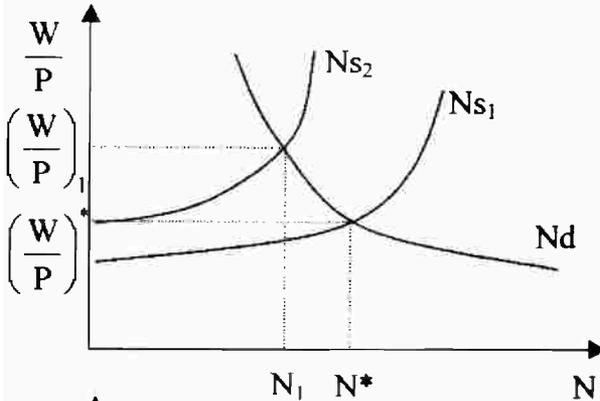
، $\left(\frac{W}{P}\right)^*$ ، $(N)^*$ هما معدل الأجر الحقيقي

و حجم العمل عند مستوى التوازن (70)

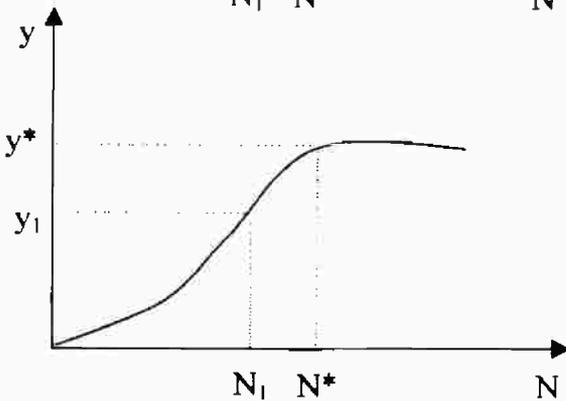
ولكن و لظروف معينة يمكن أن تحدث انتقالات على مستوى منحنى عرض العمل أو طلب العمل و بالتالي ماذا يحدث للتوازن ؟

أولاً : عند انتقال منحنى عرض العمل :

لسبب من الأسباب منها الزيادة في الأجر الحقيقي في حالة نشاط النقابات العمالية و بالتالي ينتقل منحنى عرض العمل لليسار و يؤدي هذا الانتقال إلى تخفيض مستوى توازن الاستخدام و بالتالي انخفاض مستوى الإنتاج و ارتفاع مستوى الأجر الحقيقي كما في الشكل المقابل :



وإذا أعاد العمال توقعاتهم حول معدلات الأجر نحو الأسفل فسيتحول منحنى عرض العمل إلى اليمين و يرتفع مستوى الاستخدام و بالتالي تقل البطالة (71).



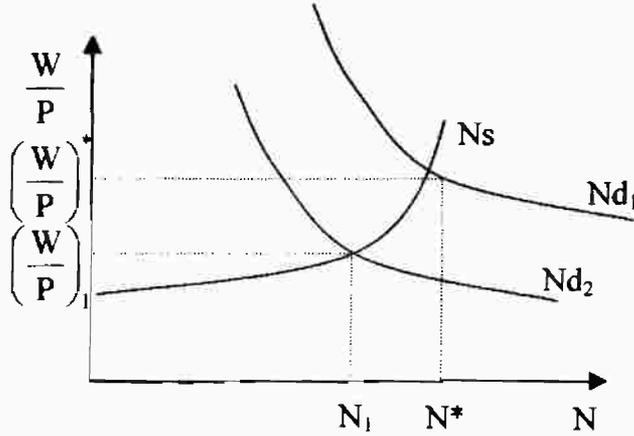
(69) أحمد فريد مصطفى ، التحليل الاقتصادي الكلي ، مرجع سابق ، ص 225.

(70) عمار صخري ، مرجع سابق ، ص 276.

(71) ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص 335.

ثانياً : عند انتقال دالة الطلب على العمل :

عند انخفاض الطلب الكلي فإن ذلك يؤدي إلى فائض في سوق السلعة و هذا ما يجر إلى انخفاض الأسعار الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الأجر الحقيقي و هذا بارتفاع الأجر النقدي (خداع النقود) و بالتالي تنتقل دالة



الطلب على العمل إلى اليسار و عليه ينخفض حجم الاستخدام مما يؤدي إلى حدوث بطالة إجبارية لان مفهوم البطالة عند كينز يرتبط بانخفاض الطلب الكلي. فهي تحصل عند ارتفاع الأسعار مع ثبات معدل الأجر النقدي⁽⁷²⁾ و الشكل المقابل يوضح مفهوم البطالة عند كينز :

حيث كان مستوى الاستخدام عند (N^*) ثم انخفض إلى (N_1) (للسباب المذكورة سابقاً) وهذا ما أدى إلى

انخفاض الأجر الحقيقي من $\left(\frac{W}{P}\right)^*$ إلى $\left(\frac{W}{P}\right)_1$ وهذا بانتقال منحنى الطلب على العمل لليسار ، و بالتالي

فسوق العمل يواجه فائضاً من عرض العمل قدره $(N_1 - N^*)$ أي أن سوق العمل يعاني البطالة و العكس يحدث عند انتقال منحنى الطلب على العمل إلى اليمين (وهذا بارتفاع الطلب الكلي).⁽⁷³⁾

4- النموذج الكينزي الكامل :

إن النموذج الكينزي عبارة عن جزئين هما :

(1) سوق السلع و الخدمات و النقد

(2) سوق العمل

فوفقاً لفرضية ثبات المستوى العام للأسعار حددنا في (1) حجم الدخل وسعر الفائدة و ذلك بتوازن التوازنين (LM-IS) و حددنا في (2) حجم الاستخدام لمعدل الأجر الاسمي و ذلك بواسطة الإنتاجية الحدية و سوق العمل.

(72) ضياء مجيد الواسي ، النظرية الاقتصادية ، ص 330 - 331

(73) نفس المرجع السابق ، ص 338

و يمكن تلخيص بنية النموذج الكنزي الكلي كما يلي :

$$\left. \begin{array}{l} C = f(y) \quad (1) \\ I = f(i) \quad (2) \\ I = f(i) = S = f(y) \quad (3) \end{array} \right\} \text{ (1) سوق السلع والخدمات}$$

← شرط التوازن

$$\left. \begin{array}{l} Nd_1 = f(y) \quad (1) \\ Nd_2 = f(i) \quad (2) \\ Ms = M0 \quad (3) \end{array} \right\} \text{ (2) سوق النقد}$$

← شرط التوازن⁽⁷⁴⁾

وعند تحديد قيمتي الدخل (y^*) و (i^*) عند توازن التوازنين ($IS = LM$) يمكن تحديد باقي المتغيرات الأخرى.

$$\left. \begin{array}{l} Nd = Nd\left(\frac{W}{P}\right) \quad (1) \\ Ns = Ns\left(\frac{W}{P}\right) \quad (2) \\ Nd = Ms \quad (3) \end{array} \right\} \text{ (3) سوق العمل}$$

← شرط التوازن⁽⁷⁵⁾

و بالتالي يمكن تحديد توازن سوق العمل باستقلال عن توازن سوق السلع و الخدمات و النقد و في الأخير يمكننا تحديد التوازن الكلي بدمج الأسواق الثلاثة كالتالي :

- إن دالة الطلب الكينزية لا تختلف عن دالة الطلب الكلاسيكية كما أن الإنتاج يتحدد بحجم العمل و وفقاً لدالة الإنتاج إلا أن حالة الاستخدام غير الكامل تجعل الطلب الفعال ($C+I$) هو الذي يحدد حجم العرض ، و بالتالي حجم العمل أي أن دالة الطلب على العمل تكون دالة عكسية لدالة الإنتاج كالتالي :

$$Nd = f^{-1}(N)$$

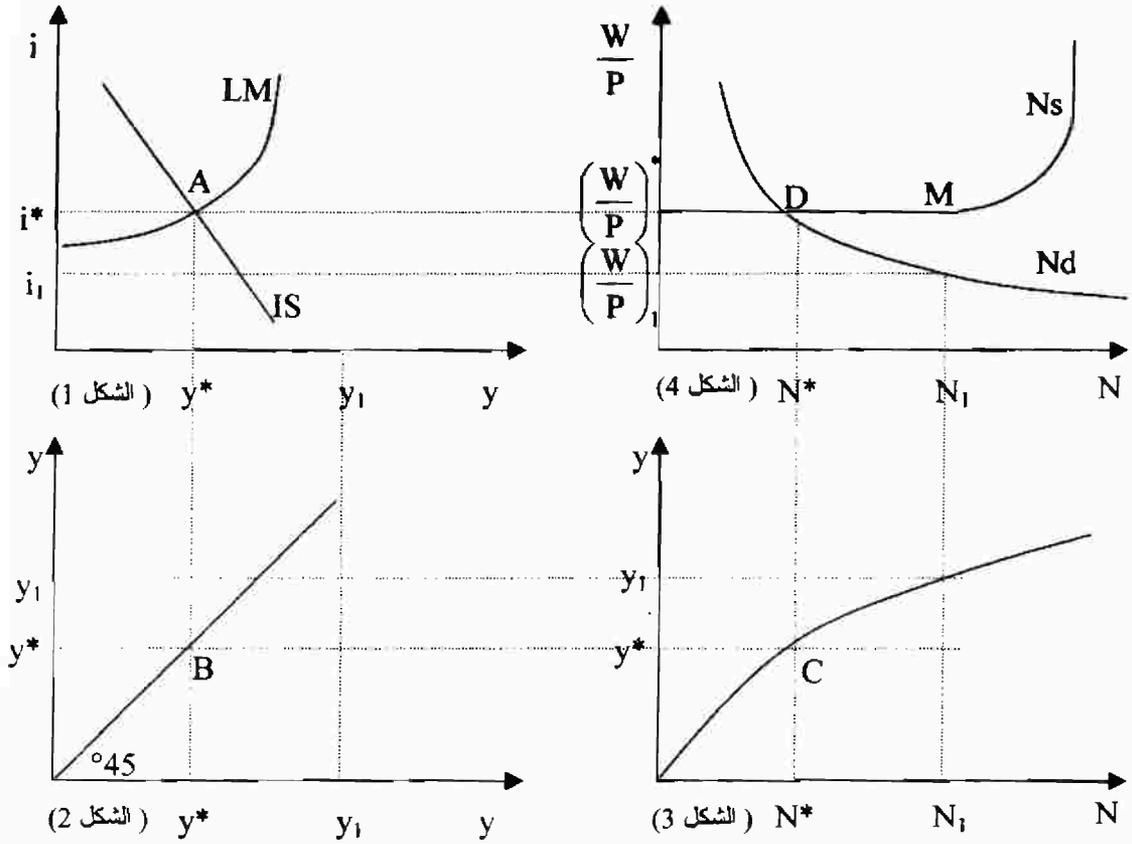
وباعتبار أن الدخل محدد في الجزء (1) للنموذج فإن مستوى الاستخدام N^* أي الطلب على العمل يكون محددًا ، و بالتالي معدل الأجر الاسمي (W^*) و عرض العمل (Ns^*) من أجل مستوى عام للأسعار معطى و يتحدد بحجم الأجر الحقيقي⁽⁷⁶⁾.

(74) محمد الشريف المان ، مرجع سابق ، ص 295 - 296.

(75) نفس المرجع السابق ، ص 297 - 298.

(76) نفس المرجع السابق ، ص 295 - 296.

و نستخدم لهذا الغرض أربع رسوم بيانية كالتالي : (77)



يمثل الشكل (1) توازن التوازنين (LM-IS) أي تحديد $(i^* - y^*)$

في الشكل (3) يتحدد حجم الاستخدام (N^*) بدلالة (y^*)

في الشكل (4) يتحدد مستوى الأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)^*$ وحجم عرض العمل $(N_d^* = N_s^* = N^*)$

في الشكل (2) يتم نقل نتائج (1) إلى (3)

والملاحظ أن حجم الإنتاج الذي تتساوى عنده سوق السلع والخدمات والنقد (y^*) هو حجم الإنتاج الموافق لحالة الاستخدام التام (y_1) الذي تتوازن عنده سوق العمل $(N_1 = \bar{N})$ ، وهذا ما يدل على التوازن المحصل

عليه في نهاية الأمر هو توازن الاستخدام الناقص الذي ترافقه بطالة غير إرادية $U = N_1 - N^*$

والسبب في ذلك هو كون معدل الأجر الحقيقي السائد غير مرن أي أن :

$$^* \left[\left(\frac{W}{P} \right)^* \right] \text{ أكبر من معدل الأجر الحقيقي الموفق لحالة الاستخدام الكامل } \left[\left(\frac{W}{P} \right)^1 \right] \quad (78)$$

(77) نفس المرجع السابق ، ص 297 - 298.
(78) محمد الشريف أمان ، مرجع سابق ص 299

4- تقويم النظرية الكينزية :

مما لاشك فيه أن النظريات الكينزية ساهمت مساهمة كبيرة في تطور الفكر الاقتصادي و الخروج من الأزمة الاقتصادية التي مست الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية سنة 1929 ، و قد جاءت هذه النظريات كرد فعل على التحليل الكلاسيكي الذي أثبتت هذه الأزمة عدم جدواه في تسيير و تنظيم الجوانب الاقتصادية ، ويمكن حصر أهم جوانب الاختلافات بين التحليل الكلاسيكي والكينزي في ما يلي :

أولاً: التوازن الاقتصادي الكلاسيكي يتحدد فقط عند بلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل في حين هناك إمكانية لتحقيق التوازن الاقتصادي دون مستوى التشغيل الكامل ، و هذا في التحليل الكينزي. (79)

ثانياً: تعد نظرية الطلب الكلي على جانب كبير من الأهمية في التحليل الكينزي فالالاقتصاد يمكن أن يكون عند مستوى الاستخدام الكامل ، و قد ينخفض الطلب الكلي عندها ، كما أن الاقتصاد يمكن أن يكون في مستوى التشغيل الكامل و يزداد في الوقت نفسه الطلب الكلي. (80)

ثالثاً: إن دالة الطلب على النقود الكينزية هي دالة سعر الفائدة إلى جانب الدخل ، إذ أن هناك حد أدنى لسعر الفائدة ، لذلك يصبح الطلب على النقود كبير المرونة (مصيدة السيولة الكينزية) كما أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في حين أن النقد في التحليل الكلاسيكي مرتبط بوظيفته الأساسية و هي كونه وسيط للتبادل. (81)

* أما عن أهم الانتقادات الموجهة لكينز فهي كالتالي :

أولاً: لم يشير كينز إلى التغيرات في مستوى الدخل التي تؤثر على سعر الفائدة لأن سعر الفائدة يتحدد بتلاقي عرض النقود مع الطلب عليها لأغراض السيولة ، لهذا فسعر الفائدة ظاهرة نقدية في التحليل الكينزي ، و بالتالي من الصعب تحديد الطلب على النقود لأغراض السيولة النقدية دون معرفة مستوى الدخل الذي يؤثر على الطلب على النقود لأغراض المختلفة التي ذكرها كينز. (82)

ثانياً: لم تتناول النظرية النقدية الكينزية توضيح مستوى سعر الفائدة في الأجل الطويل ، و إنما اكتفى كينز بالعوامل المحددة لها في الأجل القصير و بالتالي فالنظرية الكينزية ستاتيكية وليست ديناميكية ، وما يؤكد ذلك أيضاً تركيزها على العلاقة بين الدخل و الاستهلاك في فترة معينة من الزمن. (83)

ثالثاً : هناك انتقاد وجه لكينز من قبل النقد بين بز عامة هيلتون فريدمان كون أن الاقتصاد الرأسمالي لا يمكن أن يتواجد في حالة الاستخدام غير الكامل بشكل دائم و أنه يتجه بشكل آلي إلى حالة التوازن الكامل كلما ابتعد منها لسبب أو لآخر. (84)

إلا أن ما سبق من الانتقادات وغيرها التي وجهت للنظرية العامة لكينز لا تقلل من قيمتها وإنما هي نتاج لتطور الفكر الاقتصادي و محاولته الوصول نحو الأفضل و هذا لمسيرة الأوضاع الحالية .

(79) ناظم محمد نوري الثمري ، النقود والمصارف و النظرية النقدية ، دار النهران للنشر و التوزيع ، 1999 ، ص 314

(80) نفس المرجع السابق ، ص 315

(81) نفس المرجع السابق ، ص 316

(82) ناظم محمد نوري الثمري ، مرجع سابق ، ص 316 ، 317

(83) نفس المرجع السابق ، ص 317

(84) محمد الشريف المان ، مرجع سابق ، ص 41 .